الهجرة غير النظامية وإشكاليات اختلال التوازن الديمغرافي على المجتمع الليبي

د. منير كويوز بلحسن*
Mounir.gouiouez@usmba.ac.ma
أ. علي محمد الرياني*
aliriani2018@gmail.com

DOI: 10.65727/2641-000-021-004

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة إشكاليات اختلال التوازن الديمغرافي على المجتمع بسبب الهجرة غير النظامية، والتعرف على تأثير الهجرة غير النظامية على قيم التعايش والاستقرار داخل مناطق استقرار المهاجرين، ومدي تفاعل الليبيين مع هؤلاء المهاجرين بالطرق غير القانونية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الأسلوب الاستقرائي لدراسة المراجع المتعلقة بموضع البحث وتحليلها، وقد خلص البحث إلى أن الهجرة غير النظامية لم تعد مجرد مشكلة اجتماعية عادية، بل تحولت إلى قضية دولية بنيوية تتداخل فيها الأبعاد الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتتحكم فيها دوافع عميقة تترأسها الأزمات الاقتصادية كالبطالة والفقر والتهميش في دول المنشأ، وتحذر الدراسة من أن إغفال المعالجة الجذرية لهذه الأزمة سيقود الإقليم إلى انفلات أمني وعدم استقرار اجتماعي وسياسي بالغ الخطورة؛ وتؤكد على ضرورة صياغة استراتيجيات دولية مشتركة تضمن تحقيق التنمية المكانية المستدامة في دول المنشأ، وخلق فرص عمل وحياة كريمة تشجع السكان والشباب على الاستقرار في بلدانهم وأوطانهم الأصلية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية – التوازن الديمغرافي – المجتمع الليبي.

Abstract:

This research aims to examine the challenges of demographic imbalance and its socio-communal impacts resulting from the escalation of irregular migration. It further seeks to identify the implications of irregular migration on the values of coexistence and stability within host areas, while monitoring how

* د. منير كويوز بلحسن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، المملكة المغربية.
* أ. علي محمد الرياني، قسم علم الاجتماع، الأكاديمية الليبية، ليبيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Libyan society interacts with these illegal inflows. To achieve these objectives, the study employs a descriptive-analytical method combined with an inductive approach to review and analyze relevant literature .The study concludes that irregular migration is no longer a mere conventional social issue, but has transformed into a structural, global phenomenon where security, economic, political, and cultural dimensions intersect. It is driven by deeply rooted motives, primarily economic crises such as unemployment, poverty, and marginalization in the countries of origin. The study warns that overlooking a radical resolution to this crisis will lead the region toward security collapses and highly dangerous social and political instability. Ultimately, it emphasizes the necessity of formulating joint international strategies that guarantee sustainable spatial development in origin countries, creating job opportunities and a dignified life that encourage populations and youth to remain settled in their home nations.

Keywords: Irregular Migration - Demographic Balance - Libyan Society.

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية ظاهرة قديمة قدم تواجد البشـــر على الأرض، وقد بدأ نشـــاط حركة تهريب البشـــر من الدول الفقيرة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا فإن انتقال وهجرة البشـــر من بلد إلى آخر ليســـت ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة إنســـانية طبيعية قديمة قدم التاريخ، عرفتها كل الشـــعوب وســـتســـتمر لفترات طويلة من الزمن مادام هناك تفاوت في الموارد وفرص العمل ووســـائل وأســـاليب الحياة، ســـواء على المســـتوى الإقليمي أو الدولي، وقد تزايدت الهجرة غير النظامية في ظل نظام العولمة الذي يحكم العالم، والتي أثرت اقتصـــادياً وثقافياً واجتماعياً وســـياســـياً على المجتمعات، الأمر الذي نتج عنه اتســـاع الفجوة التنموية بين دول الشمال والجنوب، وولدَ دوافع جديدة للهجرة أدت لتطور هذا النشـــاط خلال العقدين الأخيرين تطوراً مذهلاً في عدد الأشـــخاص الذين يمتهنون هذه المهنة، أو المهاجرون الذين يبحثون عن فرص عمل وحياة أفضـــل، أو من هو هارب من جحيم الحروب الأهلية، والصـــدامات المســـلحة. كما تشـــير الإحصـــائيات إلى أن حركة الهجرة عبر البحر

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الأبيض المتوسط في تزايد مستمر، وأصبحت من أكثر الظواهر الاجتماعية والجيوسياسية أهمية في العصـــر الحالي. ولهذا تمثل الســـواحل الليبية إحدى مناطق العبور ونقاط انطلاق للمهاجرين غير النظاميين الساعين للوصـول إلى أوروبا قادمين من بلدان مختلفة من قارة أفريقيا. فهناك عصـابات دولية منظمة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن عمليات التهريب البشري، تضـم أشـخاصـاً من ذوي الخبرة والتجربة، حيث يصبح المهاجرين غير النظاميين الذين يعبرون منطقة البحر الأبيض المتوسط ضحايا للإتجار بالبشر والاستغلال وإساءة المعاملة خلال مراحل هجرتهم وتسللهم، يضاف إلى ذلك أن الهجرة غير القانونية إلى الدول الأوربية تسـهم في تأجيج مشـاعر الكراهية للمهاجرين، مما يؤدى إلى تعرض بعض من هؤلاء لشتى أنواع الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن جانب أخر يمثل هؤلاء المهاجرين قوى عاملة رخيصـة تعزز تنافسـية قطاعات اقتصـادية بأكملها في كثير من بلدان العالم. ومما يبعث القلق ليس ازدياد الهجرة غير النظامية وتطور وسـائلها فحسـب، بل تطور طبيعة هذه الظاهرة التي تحولت إلى قطاع نشـــط ومنظم تنظيماً عالياً، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، وما يتعلق بها من تجارة المخدرات، وتزوير الوثائق، والإرهاب، والبغاء القســري، والمتاجرة بالبشر (النساء والأطفال) والسطو المسلح والقتل وانتشار الأمراض الخطيرة كفقدان المناعة المكتسبة، إضافة إلى أن المهاجرين يستوطنون في ليبيا لفتره طويلة مما يؤدي إلى تغيير في التركيبة السكانية، والتغيير يمتد إلى التركيبة اللغوية والثقافية، وخاصـة عندما تسيطر لغتهم على اللغة العربية، وهذا بلا شك يمكن ملاحظته وخاصة في بعض مناطق الجنوب الليبي، كما أن الصراع الذي يتعرضون له في مســـألة التكيف والاندماج والتنوع الثقافي يؤدي إلى ظهور نزعات العودة إلى الأعراف القديمة، والثقافات التقليدية، والقيم الأســاســية، وتنامي الإحســاس بالهوية الذاتية، الذي يزداد قوة مع تزايد الإحســـاس بالتهديد، وعدم التوافق بل إلى الانحراف. وفي هذا الإطار تبرز ثقافة المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا كمتحدي للثقافة والقيم السائدة والأمن والسلم الاجتماعي. فالتساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه ماهي إشكاليات اختلال التوازن الديمغرافي الناتج من الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي؟ وما مدي تأثير وتفاعل الليبيين مع هؤلاء المهاجرين غير النظاميين؟

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

مفاهيم البحث:

إن أي تعريف دقيق وشـــامل للهجرة والذي عرفته المجتمعات البشـــرية القديمة والحديثة ليس بالأمر الهين، إذ يعد مفهوم الهجرة من المفاهيم التي تحظى باهتمام بالغ في أدبيات علم الاجتماع، وعلى وجه التحديد في مجال الدراسـات الديموغرافية، ولهذا فإن العديد من المصـادر تحفل بعديد من التعريفات لهذا المصطلح.

1-**الهجرة:** هي انتقال الأفراد أو الجماعات من خارج حدود دولتهم الإقليمية إلى دولة أخرى بقصـــد الإقامة المؤقتة أو الدائمة رغبة في تحســـين ظروفهم الاقتصـــادية أو الاجتماعية أو لغيرها من الأسباب الأخرى[1].

2-**الهجرة غير النظامية:** ويقصد بها تنقل الأشخاص بشكل مخالف للقوانين أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية التي تحكم الدخول إلى بلد المنشأ أو العبور أو المقصد أو الخروج منه[2].

3-**الهجـــرة غيـــر النظامية فـــي القانـــون الليبـــي:** عرفت بأنها: دخول البلاد أو الخروج منها من غير الأماكن المحددة للدخول والخروج، ودون إذن من الجهات المختصة، وبدون تأشيرة صحيحة صادرة من الجهات المخولة بمنح تأشيرة الدخول[3].

4-**الاختلال:** أي تَسَبَّبَ فِي اخْتِلاَلِ النِّظَامِ وإِحْدَاثُ خَلَلٍ وَفَسَادٍ فِيهِ[4].

5-**التوزان:** هو حـالـة الموازنـة التي تقع في النظـام الاجتمـاعي أي الموازنـة بين اجزائـه ومكونـاتـه المتناسقة خصوصاً الموازنة بين النظام والبيئة التي يوجد فيها[5].

---

(1) محجوب عطية الفايدي، أساسيات علم السكان، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص276.

(2) محمد نجيب بوطالب، الهجرة إلى أوروبا من دول أفريقيا جنوب الصراء: تحقيقات حول العبور من تونس، سلسلة علم الاجتماع عدد 36، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2024، ص32.

(3) هاجر سعد الغرياني، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، طرابلس، 2012، ص27

(4) قاموس المعنى الجامع، موقع المعاني، https://www.almaany.com/ar/dict/ar

(5) إحسان محمد الحسن، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1981، ص88.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

6-الديمغرافيا: عرفت بأنها: الدراسات العلمية للسكان فيما يتعلق أساساً بحجمهم، بنائهم، ونموهم، كما تشير أيضاً إلى دراسة الظواهر المتصلة بالمخلوقات البشرية كالمواليد، الزواج، الوفيات، الهجرة والعوامل التي تؤثر عليها[1].

أهداف البحث:

1-معرفة إشكاليات اختلال التوازن الديمغرافي على المجتمع بسبب الهجرة غير النظامية.

2-التعرف على تأثير الهجرة غير النظامية على قيم التعايش والاستقرار داخل مناطق استقرار المهاجرين، ومدي تفاعل الليبيين مع هؤلاء المهاجرين بالطرق غير القانونية.

المنهج المتبع: اتبع المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الأسلوب الاستقرائي لدراسة المراجع المتعلقة بموضع البحث وتحليلها لاستنباط أهم النتائج.

الهجرة غير النظامية إلى ليبيا:

يعد مفهوم الهجرة من أكثر المفاهيم تداولاً في الوقت الراهن، فالهجرة سواء كانت نظامية، أو غير نظامية، تتنازع تفسيرها عدة اتجاهات: فهناك التفسيرات الاقتصادية، والجغرافية، والاجتماعية، فالتحليل الاقتصادي للهجرة يعتبر أن الظروف الاقتصادية كالبطالة والتضخم، وقلة فرص التوظيف تشكل عوامل طرد، ومن أبرز المفاهيم التي يستخدمها أنصار هذا التفسير مفهوم "الندرة" في الاقتصاد باعتبارها ناتج زيادة عدد السكان؛ حيث تكون بمعدل أكبر من الموارد، وهنا يحدث الخلل الذي يقود إلى عدم قدرة الأفراد في الحصول على حاجاتهم فيضطّرون إلى الهجرة. ويقدم التفسير الجغرافي افتراضاً يقوم على وجود توازن بين خصائص المنطقة الجغرافية، وخصائص سكانها، وعليه فإن الظروف الجغرافية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان، وإن أي عدد يزيد عن المسموح به يصبح عدداً مخلاً بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة، ومن ثم يصبح المخرج الوحيد هو هجرة أعداد من السكان. ويطرح التفسير الاجتماعي الثقافي وجهة نظر متكاملة عن الهجرة فينظر

(1) عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص101.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

للمهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال، ومجتمع الاستقبال، وإن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثارها على الهجرة والمهاجرين[1].

لهذا يمكن القول بأن ليبيا عرفت الهجرة منذ الأيام الأولى لبروزها كدولة مستقلة، على اعتبار أن ليبيا بلد كبير من حيث المساحة وصغير من حيث السكان، كما تعتبر ليبيا بوابة أفريقيا على أوروبا، لهذا يعد الموقع الجغرافي اختيار أساسي للمهاجرين القاصدين أوروبا وما بعدها، والأهم هو الارتباط الحدودي بست دول أفريقية، وبمجملها غير قابلة للسيطرة بإحكام، فالتساؤل الذي يطرح نفسه هل الموقع الجغرافي لليبيا هو نعمة أم نقمة؟ فليبيا أفضل بلد يوفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل للمهاجرين، ويدعمها قدرة الأنشطة الاقتصادية على استيعاب أية عمالة، ولعل أهم العوامل التي جعلت من ليبيا بلد عبور هو تمتع الأجانب بنفس حقوق المواطنين من حيث الأسعار الرمزية للعلاج، ومجانية التعليم، ويحظى الأجانب بالمعاملة الحسنة المبنية على أسس إنسانية، على الرغم من تعرض الدولة الليبية إلى الهجمة العنيفة التي تصل حد الظلم في تقديرات بعض المحللين الإعلاميين والسياسيين بصدد اتهامهم للمجتمع الليبي بالعنصرية، والتنكر لقيم الانتماء الأفريقي، بل وسخرت الإمكانات من عشرات ومئات وسائل الإعلام لتضخيم الأنشطة المتعلقة بهذه الظاهرة، مما أسهم بدرجة كبيرة في جعل ردود الفعل الرسمية للبلدان الأوروبية جد قاسية ومنافية لأبسط قواعد العلاقات الإنسانية، فالليبي العادي لا يعامل المهاجر بتكبر وبتعصب، أو بنظرة دونية نتيجة لوضعه الاجتماعي، وفي المقابل يوجد في كل مجتمع أفراد يخرجون عن المسار العام الذي تسلكه الغالبية العظمى. وفي بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين حدث ما يعرف بالربيع العربي، وكانت ليبيا واحدة من هذه الدول التي شملها. وعليه حدثت عدة تغييرات هامة على المستويين القطري والإقليمي منها ما يعرف بالهجرة غير القانونية وتضاعف أعداد المهاجرين غير النظاميين وشبكات

(1) هال هلمان، مشكلة تضخم السكان: أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة، 1974، ص55.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وعصابات التهريب، وأصبح أسم ليبيا الأكثر تداولاً في المجال الإعلامي بين صحافيين وباحثين وسياسيين ومسؤولين.

وعلى الجانب الأخر نجد أن بعض الدول الأوروبية قد بدأت في تحصين حدودها أمام هؤلاء المهاجرين، فعلى سبيل المثال قررت إيطاليا معالجة المشكلة بطرق غير قانونية، ولا تمر عبر الاتفاقيات الدولية الرسمية المتعارف عليها، وتناقلت وسائل الإعلام العالمية أخباراً تفيد بنجاح مؤسسات رسمية إيطالية في إبرام اتفاق تعاون مع الجماعات التي تعمل في مجال الاتجار بالبشر المعروفة، والمقصود بها مناطق الساحل الغربي والذي تنطلق منه قوارب الموت، والكل يعلم ويدرك أن ليبيا تمتلك مراكز لإيواء المهاجرين غير النظاميين، وأن الظروف الحياتية داخلها صعبة، وتكاد الإمكانيات متواضعة جداً، وأن من يدير بعض هذه المراكز هم نفس الأشخاص الذين يمتهنون هذه التجارة، والذين أبرمت معهم اتفاق التعاون. لذلك تؤكد معظم الدراسات أن المهاجرين يأتون إلى ليبيا عبر الصحراء الكبرى من بلدان أفريقية متعددة للاستقرار المؤقت بها، ثم مواصلة الهجرة غير النظامية أو السرية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب إيطاليا. ويساعد على هذه الهجرة غير النظامية إلى ليبيا حدودها الواسعة الصحراوية والبحرية التي تبلغ أكثر من ستة ألاف كيلومتر. حيث تشكل هذه الهجرة غير النظامية مشكلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية لليبيا، وبنفس الطريقة تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية وسياسية وأمنية للدول المستقبلة جراء تدفق المهاجرين غير القانونيين الذين ينطلقون من السواحل الليبية.

عبور الصحراء الكبرى والهروب من الموت إلى الموت:

يقول "هال هلمان في كاتبه السكان": تصور أن تغادر كل أصدقائك، ومعظم أقربائك، وكل شيء قدر لك أن تعرفه في حياتك، كل ذلك تتركه وراءك لتذهب إلى بلد آخر غريب عنك تماماً، حيث يحتمل ألا تستطيع حتى مجرد الحديث بلغته، إن إقدام أي شخص على ذلك يتطلب قدراً كبيراً من الشقاء في البلد الأصلي.

إن المهاجر قبل أن يتخذ قرار هجرته غير القانونية عند عبوره الأراضي الليبية إلى شواطئ أوروبا يمر بمراحل عدة، فالمخاطر التي تواجه المهاجرين عند عبورهم الصحراء ويعلمون أن الرحلة

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

التي أنجزوها عبر الصـــحراء الأفريقية هي الأخرى رحلة ليســت آمنة، فالمعلومات حول الذين ماتوا خلال رحلة الصـحراء قبل الوصـول إلى المدن السـاحلية كثيرة، فبعضـهم مات قبل أن يدخل الحدود الليبية وآخرون ماتوا في الصـحراء الليبية جوعاً أو عطشـاً بسـبب عدم معرفة الطرق الصـحراوية، أو الاســتغلال من قبل شــبكات التهريب. كما أن الشــرطة الليبية تعلن من حين إلى آخر العثور على جثث لموتى من هؤلاء، وغالبيتهم من الذين بدأوا الرحلة بدون أن تكون لديهم أية إمكانات فاضــطروا لقطع المسـافة مشـياً على الأقدام. أما الرحلة الثانية فهي بعد وصـولهم إلى المدن الليبية والاسـتقرار والعمل فيها بعض الوقت إلى حين جمع المال لتغطية باقي بقية الرحلة، وبعدها الاتصـــال والترتيب للهجرة مع شبكات تهريب البشر وركوب قوارب الغرق لعبور البحر في (رحلة الموت) ومنها الوصول إلى شواطئ إيطاليا فتلك قصة أخرى، وأن كل من نجا من الموت من أعماق البحر بأعجوبة وأمسكت به قوات الأمن الأوربية فإن المعاملة معهم قاســية جداً ومهينة، قبل أن يتم إعادتهم من حيث جاءوا. ومع هذا لا يتورع من تعرض للموت ونجا عن إعادة المغامرة، ومنهم بالفعل من كرر ذلك فالبيانات تظهر بين الحين والآخر كيف يموت الأفارقة بالمئات إن لم يكونوا بالآلاف غرقاً في عرض البحر الأبيض المتوسط أو في الصـحراء. والغريب في الأمر أن الصـورة التي قدمها كل من نجح في عبور البحر عبر قوارب الموت المتهالكة عن الليبيين العاملين في هذه المتاجرة سـيئة جداً، وهذا من حقهم، لكن الأمر الذي قام به الكثير من الصـــحفيين والمدافعين عن حقوق الإنســـان والمســـئولين وحتى الباحثين هو تعميم تلك الصـورة السلبية وإلصـاقها بكل الليبيين، وتقع على الدولة والمجتمع معاينة هذا الأمر والبحث عن ســـبل علاجه. وبلا شـــك أن المهاجرين الموجودين في ليبيا يقومون بالعديد من النشـاطات الاقتصـادية غير القانونية كالتعامل بالعملات الصـعبة، وبيع وترويج المخدرات، وتسـهيل البغاء والدعارة والســـرقة، وأحياناً الاعتداء والقتل، وكثير من الجرائم الأخرى التي تقع تحت طائلة القانون الليبي. وهناك العديد من أنواع الجرائم في ليبيا يلعب فيها المهاجرون الأفارقة وغيرهم من العرب المقيمين في ليبياً دوراً رئيسياً أو ثانوياً بحسب الأحوال والظروف، وهي تبدأ من جرائم السرقات البسيطة إلى جرائم النصب والاحتيال، إلى ما عداها من الجرائم المذكورة أنفاً.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

منطلقات أساسية للهجرة غير النظامية:

1-تزيد الثقافات المتسللة عن طريق المهاجرين غير النظاميين من صعوبة التكيف مع القيم والعادات الجديدة، كما قد تترك بعض المكونات الثقافية والقيم الوافدة آثارها على الثقافة والقيم الوطنية.

2-ظهور مواقف رافضـــة وصـــادة للثقافة والقيم الوافدة المختلفة مما يعيق اندماجهم الفعّال في المجتمعات المضيفة، حيث يصل بعضها إلى ممارسة العنف، والعنف المضاد.

3-قد ترجع مشـكلة الصـراع الثقافي والشـعور بتهديد الهوية والقيم الوطنية الذي يمثله المهاجرون والمتسـللون وفقاً لنظريات العولمة إلى تدني وانعدام التماثل بين الانتماء الثقافي وبين مكونات الثقافة، ويمكن لهذا اللاتماثل أن يكون سـبباً في حدوث نوع من المواجهات الرافضـة في إطار تشـكل نوع من المخاوف الحقيقية من هذا التواجد غير المتوقع، وغير المنظم لثقافة المهاجرين غير القانونيين.

4-قد تحصـل العديد من النزاعات على أسـس ثقافية وصـراع قيم، لأن كل طرف من أطراف النزاع يعتبر نفسه مهدداً في ثقافته وقيمه.

5-تزيد عملية الصراع التصادمي من المواقف الرافضة للمهاجرين غير النظاميين مع تنامي الشعور الوطني بوجود تهديد بفعل هؤلاء، مما يؤدي إلى تزايد مظاهر البطالة والفقر والجريمة بأنواعها.

6-إن مسألة المواجهة الثقافية وصراع القيم قد تؤدي إلى تسرب سلوكيات وممارسات وعلاقات هجينة يصعب مواجهتها والتصدي لها.

7-أن التواجد غير القانوني قد يفتح الباب أمام عدة احتمالات أكثرها سلبي، كتسلل حاملي الأمراض السارية والمعدية (الإيدز، التهابات الكبد والملاريا) وكذلك تسلل المجرمين الفارين من العدالة في أوطانهم، ومهربي البضائع والمخدرات وغيرهم.

8-تدفع ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ما يسـمي بالاختراق الثقافي، وغياب الوعي بالأعراف الاجتماعية، والعبث بمنظومة القيم والمعايير والهوية الوطنية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

9-قد تؤدي ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى مواجهة العديد من التوقعات منها تدخل الأمم المتحدة للتأكيد على الحقوق الثقافية للنازحين والمهاجرين والمتسللين، وربط ذلك بحجة مسائل حقوق الإنسان والحريات والأقليات العرقية.

إشكاليات اختلال التوازن الديموغرافي وآثاره على المجتمع المهاجر إليه:

تعدّ ظاهرة الهجرة غير النظامية من أخطر الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية عامة والمجتمع الليبي خاصة في الفترة الحالية، فهي تزداد يوماً بعد آخر بسبب التغيرات والتطورات التي حصلت في المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة، فالأفراد الليبيون الذين يعملون في مجال الاتجار بالبشر (قوارب الموت) كانوا قلة في السابق، ومحدودين من حيث العدد، ولكن بعد ذلك الربيع ازداد عدد الليبيين الذين يمتهنون هذه المهنة، وخاصة عندما وجدوها مهنة مربحة تدرّ عليهم أموالاً طائلة، ومنهم من تربطه علاقة مع جماعات آخري خارج حدود البلد يشتغلون في هذه الظاهرة، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود أكثر من مليونين ونصفِ المليون مهاجر من جنسيات أفريقية مختلفة، يقيمون على أراضيها بصور غير قانونية، وهذا ما أكده كذلك وزير الداخلية في مؤتمر الهجرة عبر المتوسط المنعقد في يونيو لسنة (2024). كما يتنقل الملايين من البشر عبر الحدود ولا يمر يوماً واحداً إلا وتزهق الأرواح فيه، إما موتاً في الصحراء أو غرقاً في عرض البحر. ولعل المشاهد والصور المأساوية لمئات الغرقى العابرين في قوارب الموت أكثر تعبيراً ووصفاً لحجم المآسي المرتبطة بهذه الظاهرة. أما من يتمكن من النجاة والوصول إلى أوروبا فإنه يتعرض للكثير من العنصرية والضغط من بعض سكان وحكومات الدول التي يصلون إليها. كما تؤكد البيانات أن هناك تنوعاً ديموغرافياً بين المهاجرين، وحسب التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة لسنة (2023) فإن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18 و35) عاماً، وهو ما يعكس حجم الأمل والحافز لديهم نحو الأفضل للحصول على فرص عمل، وحياة كريمة، وأمان اجتماعي في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في أعداد النساء والأطفال المهاجرين، مما يزيد من تعقيد التحديات التي تواجههم أثناء رحلتهم وبعد وصولهم إلى الدول المستقبلة.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

لهذا فإن الهجرة إلى ليبيا تتكون من المهاجرين الرجال والنســـاء والأطفال العرب والأفارقة، فالمهاجرون الذكور هم الذين يؤدون الكثير من الأعمال التي تؤكل إليهم، ويعيشون في مناطق معينة بالمدن، كما يسـكن المهاجرون بمناطق فقيرة يطلق عليها أحزمة الفقر في المدن الكبرى والمتوسـطة الحجم. وهي مناطق تقدم الدعم المعنوي والمادي لمهاجريها، وتمكنهم من ممارسـة طقوسـهم الحياتية التي اعتادوا ممارســتها في أوطانهم، فهم يســتخدمون نفس اللغة، ويرتدون نفس الأزياء القومية كل حسب جنسيته. حيث تقدم هذه العشوائيات دعماً معنوياً ومادياً لدرجة أنه قد يصـعب على العنصـر المحلي اقتحامها بسهولة، والتواجد بها وفرض النظام فيها، وهذا بلا شك يشكل مظهراً خطيراً قد يهدد أمن واستقرار المجتمع.

لذلك تعددت مبررات الهجرة وأســبابها، بدءاً من التغيرات المناخية والنزاعات المســلحة، إلى الأزمات الاقتصــادية إلى الفقر والبطالة. وعليه فإن كل هذه الأســباب والمبررات تعزز الحاجة إلى الهروب والبحث عن أماكن أكثر اســتقراراً وأماناً، وغالباً ما تكون الوجهة إلى أوروبا والبحث عن الأمان المفقود، ووفقاً لدراســة أجرتها منظمة التعاون الاقتصــادي والتنمية لســنة (2019) فإن تدفق المهاجرين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة بنســبة تتراوح بين (5% و15%) وهذا يتطلب من الحكومات المسـتقبلة زيادة الإنفاق العام لمواكبة هذا الطلب. لهذا تتباين تأثيرات هذه الظاهرة على البلدان المصــدرة والمســتقبلة، حيث تؤثر على اقتصــادات تلك الدول وتحدياتها الاجتماعية. كما أن لهذه الهجرة إشــكاليات ومثالب كثيرة تطال الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المهاجر إليه، حيث يقطن المهاجرون الأجانب عادة في مناطق العشــوائيات، وذلك لرخص تكلفة الإقامة بها، بما يتناســب مع تدني مســتواهم المادي نتيجة لقلة فرص العمل المتاحة، الأمر الذي يدفعهم إلى مزاولة أي عمل بدون النظر لقانونيته، وبذلك يشــكلون قوة معنوية ومادية قد تدفعهم إلى تحدي الأجهزة الأمنية في المجتمع، كما يتيح لهم الســكن في العشــوائيات فرص مزاولة وممارســة أنماطهم السـلوكية التي اعتادوا ممارسـتها في أوطانهم، فيؤدي هذا إلى انتشـار الثقافات الفرعية التي تتكون في داخل الرحم الثقافي الأم، وبلا شــك أن كثرة الثقافات الفرعية التي يشــكل المهاجرون الأجانب سـبباً في انتشـارها قد تؤدى إلى انتشـار مظاهر التفكك الاجتماعي، وغياب الإجماع على

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

القيم الأصـــلية. كما يمارس بعض المهاجرين الأجانب الأعمال التي تتصـــل بقراءة الكف والســـحر والشعوذة، وهي وسيلة للكسب السريع والسهل. كما يمارس بعضهم أعمال التسول والتشرد على قارعة الطرق، وهي ظواهر أخذت في الانتشـــار بشـــكل لافت للنظر في الآونة الأخيرة. كما يقع بعض الليبيين في فخ تزييف العملة الذي يتقنه بعض الأجانب بشـــكل مذهل. ويلاحظ وقوع بعض الليبيين ضحية النصب والاحتيال عند دفعهم الأموال الطائلة في مقابل البحث عن كنز مدفون في منطقة ما، ويدفعهم إلى ذلك الطمع والرغبة في الثراء السريع. وفي الطرف المقابل وبشكل استعطافي مصلحي ضـــيق لا يزال يحرك العديد من المتســـترين بغطاء الدفاع عن حقوق الأنســـان والحريات ممن علت أصـــواتهم في الســـنوات الأخيرة عن أوضـــاع المهاجرين واللاجئين القادمين من دول جنوب الصـــحراء أثناء عملية هجرتهم وتسللهم وعبورهم الأراضي الليبية بشكل غير قانوني عليهم أن يسألوا عن أسباب دخولهم وما هو مصـــيرهم؟ بدلاً من الحديث عن خطاب عنصـــري والبحث عن الأســـباب والحلول المشـــتركة لمثل هذه الظواهر والقضـــايا العابرة دون توظيف ســـياســـي لا يســـتفيد منه إلا أعداء القارة الســـمراء الذين نهبوا واســـتغلوا مواردها وخيراتها. فأوروبا تريد من دول شـــمال أفريقيا أن تحرس لها شـــواطئها، لو كانت أوروبا تريد فعلاً معالجة أزمة الهجرة غير القانونية، لتوجهت نحو دول المصـــدر والمقر وليس دول المعبر والممر، التي تضـــغط عليها وتبتزها وتســـتغل هشـــاشـــتها الســـياســـية والأمنية والاقتصـــــادية والاجتماعية، لتحويلها إلى دول حارســـــة لها ومصـــــدات وحواجز تمنع عنها تدفق المهاجرين عبر البحر، وإلى دول إقامة واستقرار للمهاجرين الذين جاءوا من بلدانهم الفقيرة البائسة في وسـط وغرب وشـرق وجنوب الصـحراء إلى دول الشـمال الأفريقي، لا ليسـتقروا بها وهي التي فيها ما يكفيها من الكوارث الوجودية والأزمات المعيشـــية، بل ليعبروها إلى أوروبا التي فيها من وعود الحياة وإن كانت خيالية غير حقيقية ما يكفي لجعل المهاجر يبيع كل شـــيء حتى نفســـه وجســـده ويضـــحي بروحه، ليصـــل إليها في مغامرات فردية وجماعية خطيرة، تســـتفيد منها مالياً شـــبكات وعصـــابات التهريب البشـري العابرة للحدود والقوية بالسـلاح والآليات والمعدات، والمسـتقوية بتواطؤ الفاسـدين في ســـلطات وأجهزة دول المعبر. فدول الاتحاد الأوروبي الغنية ترفض الاســـتثمار في الدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين لتنميتها وايجاد اقتصادات قوية فيها، ورد جزء يسير مما سرقته منها ونهبته خلال

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

حقب الاستعمار المباشر والهيمنة المستمرة على الثروات والمقدرات فيها، ولولا ذلك النهب المستمر والفساد السياسي والمجتمعي الذي رسخته وحمته الدول الأوروبية، لكانت أفريقيا اليوم مزدهرة تستقطب المهاجرين ولا تصدّرهم، والدليل على هذا القول أن الدول الأفريقية التي تحررت وازدهرت مثل رواندا لا يخرج مواطنوها مهاجرين باحثين عن أوهام وحياة كريمة مزعومة في متاهات مجتمعات التمييز، ففي سنة (2015) وفي اجتماع أفريقي أوروبي في مالطا تقرر إطلاق الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا، توضع فيه أموال توجه إلى دول المنبع لخلق مشاريع وفرص عمل تحد من دوافع الهجرة، لكن الصندوق انتهى سنة (2021) دون أن يحقق شيئاً إلاّ نتائج هزيلة ومتواضعة جداً.

وعلى الرغم من أن بعض الدول الأوروبية تقدمت بمساعدات واقتراحات في التعامل مع طوفان الهجرة غير النظامية الذي تتعرض له ليبيا خلال السنوات العجاف الأخيرة من تفشي ثقافة السلب والنهب والاتجار بأرواح البشر تظل مقترحات غامضة لا تصل إلى مستوي التوطين للأفارقة على الأراضي الليبية، وحدوث تغير ديمغرافي وهنا أقصد مناطق الجنوب المنسي. وعليه يجب أن تكون المساعدات والاقتراحات واضحة وذات فاعلية واقعية على أرض الواقع، وليست مجرد حلول توجهها حلول سياسية وأمنية واقتصادية، وفي المقابل لن تكون ليبيا معسكراً أو مكباً للمهاجرين غير القانونيين. وعلى الرغم من كل الحلول التي تم طرحها لمعالجة مشكلة المهاجرين غير النظاميين سواء من طرف السلطات الليبية، أو الاتحاد الأوروبي؛ فإن المواطنين الليبيين يتبنون وجهات نظر متباينة؛ فمنهم من يرى ضرورة تنظيم أوضاع المهاجرين غير القانونيين حتى يتم تجنب انخراطهم في أنشطة غير قانونية، ويعرب آخرون عن قلقهم إزاء مستقبل ليبيا، في حين هناك من يحمل مشكلة المهاجرين للدول الأوروبية. ولا تنكر أوروبا مسئوليتها عن الأوضاع التي يعيشها المهاجرون الأفارقة؛ فهي تعترف بجزء من المسؤولية، وهذا ما أكدّ عليه رئيس وزراء إسبانيا في قمة لشبونة سنة (2007) عندما أشار إلى أن الهجرة غير النظامية هي: نتيجة مأساوية لفشل جماعي من قبل كل من أوروبا وأفريقيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الآثار الاجتماعية للهجرة غير النظامية:

تتأثر بظاهرة الهجرة البناءات المجتمعية والمؤسساتية في البلدان المصدرة والمستقبلة لها، ولعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بها، والذي يظهر بوضوح في تغير وظائفها نتيجة غياب رئيسها، إذ بانتقال المهاجر من مكان إلى أخر يقطع روابطه وصلاته التي كانت تربطه بجماعاته القديمة، فعن طريقها يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية، ويفقد كل فوائد ومزايا الترابط الاجتماعي، وهو لا يحصل على مركزٍ أو مكانةٍ في مجتمعه الجديد، فهو مضطر إلى التنازل عن دوره كمواطنٍ أصيلٍ واتخاذ دور المهاجر والغريب والأجنبي.

" فالجماعات البشرية تختلف فيما بينها في طرق معيشتها، ومن ثم فهؤلاء الذين يهاجرون إلى بيئات جديدة قد يصادفون بعض المشاكل العنصرية واللغوية أو مشاكل تتعلق بالدين والسياسة، فيترتب على ذلك سياسات التمييز العنصري، التي يتمخض عنها نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة، ومن أمثلتها مشكلة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ومشكلة السود والبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مشاكل الاحتكاك أيضاً الاختلافات اللغوية، فقد تشاهد بعض الجماعات التي تعيش جنباً إلى جنب منذ مدة طويلة مثل الفرنسيين والإنكليز في كندا وفي جنوب أفريقيا حيث يحتفظ كل منهم بلغته[1].

كما أن التحديات الاجتماعية والثقافية تشمل صعوبة التكيف مع القيم والعادات الجديدة. ويشير تقرير صادر عن مركز بيو للأبحاث إلى أن المهاجرين غالباً ما يواجهون صعوبة في تعلم اللغة المحلية وفهم الأعراف الاجتماعية، مما يعيق اندماجهم الفعّال في المجتمعات المستقبلة. لذلك تتمثل أهم الآثار الاجتماعية في صعوبة التوافق والتكيف والاندماج الاجتماعي على أساس الدين أو العرق للمهاجرين مع المجتمعات المستقبلة لهم نظراً لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية، كما تعمل الهجرة على ازدحام الأحياء الفقيرة في عواصم المدن، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات

(1) علي معمر عبد المومن، التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي–دراسة سوسيولوجية على عينة من المهاجرين في مدينة طرابلس، المركز العالمي للدراسات، بنغازي، 2006، ص54.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف، كما إن الهجرة تضـــغط على الأنشـــطة الاقتصـــادية والحرفية في مناطق الاســتقبال، لذلك تؤكد العديد من الدراســات والتقارير العلمية والدولية أن للهجرة أثاراً طالت جميع الدول المستقبلة والمرسلة ودول العبور. ومما لا شك فيه بأن زيادة أعداد المهاجرين غير القانونيين في أي بلد تعد ظاهرة لها انعكاســـاتها وتداعياتها الســـلبية والمختلفة على كافة المجتمعات، حيث امتدت هذه الآثار لتشمل كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسكانية وحتى الأمنية منها، حيث يواجه المهاجرون مشـكلات وضـغوطات اجتماعية وثقافية ونفسـية ترتبط بصـعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصـعبة، حيث تؤدي بالكثيرين منهم إلى عدم التوافق بل إلى الانحراف. كما تؤكد بعض الدراســـات إلى أن المهاجرين قد أســـهموا في ازدياد معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المرتبطة بالإدمان والمخدرات والسرقة وجرائم الاغتصاب. كما تفيد في معرفة أثار الهجرة في الدول المعنية لتأسيس المقارنات والتوجهات التفسيرية لهذه الظاهرة مما سبقت الإشارة إليه في خصوصية المهاجرين.

ويمكن أن نلخص أهم الآثار الاجتماعية المحتملة للهجرة غير النظامية كما يلي:

1-يواجه المهاجرون في الدول المستقبلة معاملة تختلف عما يتم التعامل به مع المواطنين الأصليين، حيث أن هذه الجماعات تختلف في طرق معيشـــتها وثقافتها، مما ينتج عنه الشـــعور بالاغتراب والضيق والاضطهاد والإقصاء والتهميش نتيجة للتفرقة في المعاملة.

2-تؤدي الهجرة إلى التغير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المسـتقبلة والمصـدرة ولعل الأسـرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية تأثراً بالهجرة.

3-ارتفاع الأسعار في الوحدات السكنية في أماكن التجمعات مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة، مما يترتب عليه جرائم غير أخلاقية وسلوكيات تؤثر بالسلب على الأمن والسلم الاجتماعي.

4-تهدد جماعات التهريب القائمة على الهجرة غير القانونية على سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي.

5-ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها من إدمان للمخدرات والسرقة والتسول والتشرد وجرائم الاغتصاب والتزوير لاسيما في المجتمعات التي يقيم فيها المهاجرون.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

6-ظهور قيم وثقافات دخيلة على ثقافة البلد الأصيلة، مما يتسبب في ظهور خلل اجتماعي ونفسي يترتب عليه صعوبة الاندماج والتوافق والتكيف الاجتماعي، ويمكن أن تؤدي إلى ظهور أقليات دينية أو عرقية.

آليات التصدي للهجرة غير النظامية:

إذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات جوهرية تتعلق أساساً بالاندماج والتماسك الاجتماعي، وتمنح المهاجرين كافة الحقوق وفقاً للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير القانونية، طالما أن بلدان شمال أفريقيا ليست لها الإمكانات اللازمة لمراقبة حدودها البرية والبحرية التي يعبر فيهما الجزء الأكبر من المهاجرين سراً، ومع غياب استراتيجية أوروبية أفريقية لمحاربة الهجرة غير القانونية، فأن الأمر يتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر والبطالة وازدياد الفوارق وانسداد الأفق، ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، وأن يندرج ذلك ضمن استراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة والمستقبلة لليد العاملة، وبعبارة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية. وخلاصة القول إن ظاهرة الهجرة غير القانونية ليست مسألة عابرة، فالسياسات والآليات المستخدمة إلى الآن عاجزة عن الحد منها ومن تداعياتها السلبية وآثارها وتداعياتها السلبية، سواء على الدول المصدرة أو المستقبلة[1].

وعليه يمكن القول بأن تحقيق الأهداف السياسية الإنمائية الموجهة إلى دول المصدر والمقر للهجرة تتطلب الإسهام والإرادة السياسية لدول ضفتي البحر المتوسط ودول أفريقيا جنوب الصحراء

(1) علي الهادي الحوات، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والأفريقية، أكاديمية الدراسات العليا، بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 2008، ص66.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

لمواجهة الهجرة غير النظامية، من خلال التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للفقراء، وحل النزاعات للخروج من النفق المظلم، ومشـــاركة الجميع في التخطيط والتنفيذ والاســـتفادة من التنمية. كذلك وجود رؤية اجتماعية واقتصادية شاملة تنظر إلى التنمية كاستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوســطي، ونبذ كل التفســيرات الثقافية والاجتماعية التي تعيق التواصــل الإنســـاني، والتفاهم والتســـامح، والحوار الثقافي، وبناء مجتمع المعرفة والســـلام والتنمية البشـــرية المستدامة، وتكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات الإنسانية.

الخاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير النظامية فرضت نفسها كإحدى الإشكاليات الدولية المعاصرة، فهي تمثل أحد إفرازات التحولات والتطورات العالمية، لذلك فإن الاهتمام والتصدي والمعالجة لهذه المشكلة يكمن في التعاون الدولي لمواجهتها. لذلك يبرز التحليل المبدئي لواقع التســـلل والهجرة غير النظامية العديد من المعطيات والمؤشرات والانعكاسات الثقافية والقيمية والاختلال الديموغرافي الذي يقود في مجمله إلى ضــرورة التنبه الوقائي للتعامل مع هذه المشــكلة ومواجهتها والتصــدي لها. وبدون أي شــك أن المحرك الأســاســي لظاهرة الهجرة غير النظامية التي تعبر الصــحراء الكبرى ثم البحر المتوســط إلى جنوب أوروبا، إنما يحركها ويدفعها بالدرجة الأولى هو الفقر والبطالة والتهميش والاقصـــاء وانســـداد الأمل أمام الشباب الأفريقي في أوطانهم والإحباط واليأس، والبحث عن حياة الرفاه والإغراء والسعادة، والأمل في مســتوى معيشــي لائق، فالهجرة غير القانونية لم تعد مشــكلة اجتماعية عادية بل أخذت أبعاداً وتحدياتٍ متداخلة ومعقدة إلى درجة كبيرة، من تداخل البعد الأمني والاقتصـــادي والســـياســـي والثقافي والدولي، وطبعاً هذا لا ينفي وجود عوامل أخرى اجتماعية واقتصــادية وســياســية ونفســية. والمهم أن الحياة في دول المصدرة والمستقبلة للهجرة غير القانونية أصبحت تضيق على أصحابها، فالبطالة والفقر واليأس والأمل والوعود في حياة أفضـــل في أوروبا هو الذي يدفع بهؤلاء المهاجرين للمخاطرة بحياتهم والدفع بهم في المجهول وركوب قوارب الموت، مع العلم بأن هذه القوارب لم تعد تقتصــر على الرجال والشــباب فحســب، بل باتت تحمل على متنها المتهالكة عائلات بأكملها، تضــم النســـاء والأطفال والمســـنين، فالجميع مدفوعاً بهم إلى عالم مجهول، وهذا أقوى تعبير عن حالة يأس

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الإنســـان عندما تختلط عنده مشـــاعر الحياة والموت، وهو فقد الجانب العقلاني في تفكيره، وبالتالي يمكن أن يقوم ويعمل أي شيء حتى ولو كان فيه هلاكه ونهايته. فالعلاج الفعلي للمشكلة هو التنمية المكانية المســـتدامة في دول المصـــدر والمقر التي تنطلق منها الهجرات بكل أنواعها، وإيجاد فرص عمل وحياة إنســـانية كريمة، وأمل للشـــباب الذي أغلقت في وجهه أبواب الرزق والعمل، وما لم تعالج المشـكلة اجتماعياً واقتصـــادياً وبتعاون وإرادة مشـتركة من الجميع، فإن المشـهد سـيكون أكثر تعقيداً وســـيقود إلى الانفلات الأمني في الإقليم، وعدم الاســـتقرار الاجتماعي الذي ربما يؤدي إلى كوارث اجتماعية وســـياســـية وأمنية. وعلى أية حال ومهما كان الأمر فالمعالجة الاجتماعية والاقتصـــادية للهجرة غير النظامية وللهجرة بشكل عام لابد أن تُفهم أولاً في إطارها الشامل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تفهم كمشكلة أمنية، وهذا الإطار الشامل لابد أن يؤدي إلى مسارات مترابطة ومتكاملة وتؤدي إلى نتيجة واحدة وهي تنمية المناطق التي تصـدر الهجرة غير النظامية وتشـجيع الناس للاسـتقرار في مناطقهم وبلدانهم.

التوصيات:

أولاً–أن العلاج الفعلي لمشـكلة الهجرة هو التنمية في بلدان المصـدر والمقر التي ينطلق منها طوفان الهجرات بكل أنواعها النظامية وغير النظامية، وإيجاد فرص عمل وسـبل لحياة إنسـانية كريمة، وأمل للشباب الذي أغلقت في وجهه أبواب الرزق والعمل والأمل في الحياة، وما لم تعالج المشكلة اجتماعياً واقتصـادياً وبتعاون وإرادة مشـتركة من الجميع، فإن المشـهد سـيكون معقداً أو ربما خطيراً للغاية، وهو الانفلات الأمني في الإقليم، وعدم الاســـتقرار الاجتمـاعي الذي ربمـا يؤدي إلى كوارث اجتمـاعيـة وسياسية وأمنية.

ثانياً–العمل على التعاون بين الدول المعنية بالمشـــكلة أي بين دول المصـــدر ودول الممر ودول الاســتقبال، ومعالجة الأســباب الفعلية للمشــكلة من خلال البرامج الواقعية ذات الفاعلية على المدى البعيد، وليســت حلول شــكلية مؤقتة، وتجنب الحلول التي تحيطها هواجس أمنية أو ســياســية، لكون الهجرة غير النظامية مشكلة عالمية، وتعاني منها أغلب المجتمعات البشرية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثالثاً–وضع خطة اجتماعية واقتصادية للتنمية تشارك فيها بلدان ضفتي المتوسط والبلدان الأفريقية عبر الصحراء الكبرى، وهذه الخطة تهدف أساساً إلى تحقيق التنمية والرفع من مستوى المعيشة، وإيجاد فرص عمل للخروج من النفق المظلم الذي تسير فيه أفريقيا.

رابعاً–تفعيل أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي فهو من أهم المؤسسات الإقليمية التي بيدها مفتاح حل المشكلة، ويجب أن يقدم لبلدانه كل الدعم المادي والاقتصادي والسياسي ليتمكن من الإسهام بفاعلية في حل المشكلة.

خامساً–العمل على تأسيس صندوق أو هيئة استثمارية لتمويل هذه التنمية، يسهم في هذا الصندوق الجميع كل حسب قدرته وموارده، وعلى البلدان الأوروبية أن تسهم بالقدر الأكبر لاعتبارات تاريخها في أفريقيا، ولاعتبارات استقرار الإقليم ومبادئ العدالة الاجتماعية والمسئولية الدولية.

سادساً–الاهتمام بالتشخيص العلمي لظاهرة الهجرة غير القانونية من خلال مدخل تكاملي بين فروع العلوم الإنسانية، على اعتبار أن ظاهرة الهجرة غير القانونية معقدة ومتداخلة بين الفروع.

سابعاً–توظيف وسائل الإعلام والقنوات الفضائية والهاتف المحمول وشبكة المعلومات الدولية، لبيان خطورة الهجرة غير النظامية وما يتعرض له المهاجرون خلال هجرتهم وتسللهم من مشاكل وظروف صعبة قد تنتهي بفقدان المهاجرين لحياتهم.

ثامناً–وضع خطط مستقبلية تعالج وتنظر للهجرة غير النظامية على أنها ليست جريمة منظمة فقط، وإنما هي أزمة إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، تدفع الناس إلى الهروب منها، ومن آثارها ونتائجها السيئة.

تاسعاً: ضرورة التأكيد على أن الهجرة لا تحتاج إلى جنود وآليات للحد منها، بل هي في حاجة للتعامل مع أفرادها بكل شفافية، معتمدة على الأسباب الحقيقية والفعلية، وإحداث تنمية مستدامة ملائمة تقضي بموجبها على الفقر وتتجنب التهميش والإقصاء.

عاشراً–ضرورة تشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم "الافريقية" بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء، وحل النزاعات والخلافات بين أبناء الشعب الواحد.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

قائمة المراجع:

بوطالب، محمد نجيب (2024) الهجرة إلى أوروبا من دول أفريقيا جنوب الصراء: تحقيقات حول العبور من تونس، سلسلة علم الاجتماع عدد 36، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

الجوهري، عبد الهادي (1998) قاموس علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الحسن، إحسان محمد (1981) معجم علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الحوات، علي الهادي (2008) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والافريقية، أكاديمية الدراسات العليا، بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

عبد المومن، علي معمر (2006) التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي–دراسة سوسيولوجية على عينة من المهاجرين في مدينة طرابلس، المركز العالمي للدراسات، بنغازي.

الغرياني، هاجر سعد (2012) الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، طرابلس.

الفائدى، محجوب عطية (1997) أساسيات علم السكان، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس.

هلمان، هال (1974) مشكلة تضخم السكان: أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة.

قاموس المعنى الجامع، موقع المعاني، https://www.almaany.com/ar/dict/ar

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)